ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دور الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح في الحياة السياسية اللبنانية بين عامي 1943–1947

"The role of president's Bechara el Khouri and riad al solh in Lebanese political life 1943- 1947

اسم الطالبة ندين محمد فياض عراجي

مشرف رئيسي: أ.د. محمد علي القوزي

مشرف مشارك: د. راما دراز

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مرحلة العمل السياسي المشترك بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح بين عامي 1943 –1947، منذ نيل لبنان استقلاله، ودورهما في تحقيق الاستقلال وصياغة الميثاق الوطني، وتعاونهما في عديد من الحكومات اللبنانية.

Abstract:

This study examines the period of joint political action between presidents Bechara el Khoury and Riad Al-Solh from 1943 to 1947, starting with Lebanon's independence, drafting the National Pact, and their cooperation during the tenure of several Lebanese governments.

تاريخ استلام البحث: 1 / 6 / 2025 تاريخ قبول البحث: 23 / 7 / 2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

بدأت العلاقة الفعلية بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح، قبل إجراء الانتخابات النيابية في 29 آب و5 أيلول 1943، والتي دعم فيها رياض الصلح وصول بشارة الخوري إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية في 21 أيلول 1943، مقابل اختيار الرئيس بشارة الخوري لحليفة رياض الصلح لتشكيل أول حكومة في عهد الاستقلال، ليخوضا معاً معركة الاستقلال عن الانتداب الفرنسي واعتقالهما من قبل هذا الانتداب، لتندلع ثورة بيروت (11–22 تشرين الثاني 1943) والتي انتهت بالإفراج عنهما وإعلان استقلال لبنان.

وأسفرت العلاقة بين الرئيسين، قبل معركة الاستقلال، بالتفاهم بينهما على الميثاق الوطني في صيف 1943، وتتحوّل العلاقة إلى العمل المشترك بينهما من خلال الحكومات الثلاث المتتالية برئاسة رياض الصلح (25 أيلول 1943 – 7 حزيران 1947). وتركز العمل المشترك على ثلاثة ملفات: تسلم المصالح الخاصة والمشتركة، وقضية محافظ بيروت شفيق الحلبي، وقضية النائب إميل إده. دون إغفال عمل الرئيسين المشترك على تحقيق الجلاء التام.

اشكالية الموضوع:

كثر الحديث عن الميثاق الوطني واستقلال لبنان على قاعدة الثنائية المارونية السنية. لكن هذه الأبحاث والدراسات أهملت إلى حد ما العلاقة التي سادت بين مقام رئاسة الجمهورية ورؤساء الحكومات في فترة أول رئيس الجمهورية اللبنانية المستقلة (1943 – 1952)، كإشكالية جدلية بالإضافة إلى تسلط رئيس الجمهورية على مقام رئيس الوزراء خلال عهد بشارة الخوري، أوصلت لبنان إلى ما وصل إليه خلال ترة حكمه التي استمرت تسع سنوات، انطلاقاً من استعراض القوى والتحديات التي واجهته مع الرؤساء الست الذين شكلوا الحكومات في عهده، إضافة غلى التوقف ملياً عند صلاحيات رئيس الجمهورية من جهة وصلاحيات رئيس الحكومة من جهة أخرى، وما دور هذه الصلاحيات في السياق التاريخي الذي عاشه لبنان خلال تسع سنوات (1947–1952، وهل أثرت العلاقة بين مقام رئاسة الجمهورية اللبنانية والرؤساء الست للحكومات على الإنجازات التي تحققت في هذه الفترة؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الأول: الظروف السياسية والميثاق الوطني:

1- الميثاق الوطني (صيف 1943)

بعد انتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية، اختار الرئيس الماروني بشارة الخوري رجلاً له مكانته في لبنان ولدى الدول العربية، (الخوري ب، حقائق لبنانية، ص 17) لتشكيل حكومة الاستقلال الأولى، فشكّلها الرئيس رياض الصلح وهو الشخصية "السنية" التي تؤثر على المسلمين في لبنان لكسب تأييدهم في الحصول على استقلال لبنان، وقادرة على كسب التأييد العربي لهذا الاستقلال. (حلاق، التيارات السياسية والطائفية في لبنان 1913-1943، ص 188-189).

وفور تشكيل الحكومة، عقدت جلسة تاريخية بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح، تمّ الاتفاق فيها على الخطوط العريضة لما عرف باسم "الميثاق الوطني" الذي اعتبره المسلمون استقلالاً عن فرنسا، واعتبره المسيحيون انفصالاً عن سوريا والدول العربية. ففي الحوار الذي جرى بين الرئيسين في مقر بشارة الخوري في عاليه صيف 1943، طلب الرئيس بشارة الخوري من الرئيس رياض الصلح التخلي عن فكرة إقامة دولة عربية كبرى موحدة، فأوضح له رياض الصلح، بأنه رغم نضاله من أجل الوحدة العربية، فإنه يرفض العيش في دولة عربية واسعة مرتبطة بالأجنبي، ووعده بالحصول على موافقة المسلمين بلبنان مستقلاً، وإقناع الزعماء العرب بهذا الاستقلال وحدوده الحالية. وبالمقابل وافق الزعيم الماروني الرئيس بشارة الخوري على أن لبنان بإمكانه أن يكون وطناً عربياً له طابعه ووضعه الخاص. (النص الكامل للحوار بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح: جوزف مغيزل، لبنان والقضية العربية، ص 84-85. كمال الحاج: الطائفية البناءة أو فلسفة الميثاق الوطني، ص 143. (باسم الجسر: الميثاق الوطني 1943، لماذا كان؟ وهل سقط؟، ص 479-482).

طوى الميثاق الوطني معزوفة المسيحيين وبخاصة الموارنة "فرنسا الأم الحنون"، ونغمة المسلمين "الوحدة مع سوريا" ثم "الوحدة العربية"، وبذلك تم تدشين مرحلة جديدة من الوطنية في لبنان الذي أسسته فرنسا في أول أيلول 1920. وتبلور الاتفاق النهائي حول الميثاق الوطني، في البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى الذي جاء فيه "لبنان بلد مستقل ذو وجه عربي". (حلاق، التيارات السياسية والطائفية في لبنان، ص 189).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وبذلك ولد الميثاق الوطني مع البيان الوزاري الأول لحكومة الاستقلال الأولى برئاسة رياض الصلح. ويرى جوزف شادر الكتائبي بأن جذور الميثاق الوطني تعود إلى الاجتماعات المستمرة سنة 1937، بين رياض الصلح ورئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميل، حيث تم الاتفاق على أن يحارب المسيحيون الانتداب الفرنسي وفكرة الوطن القومي المسيحي، مقابل أن ينادي رياض الصلح في الأوساط الإسلامية بلبنان المستقل عن الشرق والغرب معاً". (الكتائب اللبنانية، تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ص 147-148).

ثم إن الشيخ بشارة الخوري حينما تلقى دعوة لزيارة مصر بصفته رئيساً للكتلة الدستورية، وحضر الاجتماع التمهيدي في القاهرة للبحث في إمكانية قيام وحدة عربية، في 2 حزيران 1942، أي قبل سنة وعشرين يوماً من انتخابه رئيساً للجمهورية، قد أبدى استعداده للتعاون مع الدول العربية شرط استقلال لبنان ضمن حدوده المعترف بها. ومما قاله في الاجتماع "إننا نريد التعاون مع الدول العربية إلى أقصى حد على هذا الأساس. (الخوري ب، حقائق لبنانية، ص 245) وهذا الأمر سهل موافقة سوريا وتأييدها انتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية في 21 أيلول 1943.

إن الميثاق الوطني اللبناني تضمن تفاهم الرئيسين رياض الصلح "السني" وبشارة الخوري "الماروني"، على استقلال لبنان عن الدول العربية وعدم الارتباط معها بوحدة أو معاهدة تتعارض مع الاستقلال، ورفض الوصاية أو الامتيازات أو الحماية الأجنبية.

يمكن اعتبار الميثاق الوطني اللبناني مجرد تسوية أو تفاهم بين رئيس الجمهورية الماروني بشارة الخوري ورئيس مجلس الوزراء السني رياض الصلح، من أجل استقلال لبنان على أساس أنه "ذو وجه عربي" ولغته عربية، دون أن تنقطع الروابط الثقافية والحضارية مع الغرب الأوروبي وبخاصة فرنسا. وهذا يعني أن المسلمين والمسيحيين معاً يعترفون بوجود الجمهورية اللبنانية المستقلة وعاصمتها بيروت على أساس الميثاق الوطني. (جنبلاط، في مجرى السياسة اللبنانية، ص 117 و119).

والحقيقة أن تسوية الميثاق الوطني، لم تؤدِّ إلى حل نهائي لمشكلة النظام اللبناني، لأنها مجرد صفقة سياسية اعترف المسلمون بموجبها بالكيان اللبناني بحدوده التي رسمت لدولة لبنان الكبير في أول أيلول 1920 مع التخلي عن مطلب الوحدة مع سوريا أو الوحدة العربية، والمقابل اعترف المسيحيون بعروبة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لبنان دون التوجه السياسي والعسكري إلى الغرب الأوروبي وبخاصة فرنسا. وهذا الاعتراف المشروط لا يكفي لبناء دولة جديدة، لأنه في الحقيقة لم يكن متأصلاً عند الفريقين، فلا المسلم تخلّى عن عروبته ومطلبه الوحدوي، ولا المسيحي شعر بالاطمئنان من المحيط العربي الكبير، وبقي ينظر إليه كخطر محدق على الدوام، لن ينقذه منه إلا الغرب الأوروبي وبخاصة فرنسا "الأم الحنون".

ومع ذلك يمكن القول أنّ الميثاق الوطني اللبناني أدخل لبنان في مرحلة جديدة جمعت المسلمين والمسيحيين على اختلاف مذاهبهم للمطالبة بالجلاء التام والتخلص من النفوذ العسكري والاقتصادي الفرنسي.

وقيل أن الميثاق الوطني وزع الرئاسات الثلاث بين الطوائف الكبرى الثلاث، الموارنة (رئاسة الجمهورية)، الشيعة (رئاسة مجلس النواب)، السنة (رئاسة مجلس الوزراء). لكن الحقيقة، أن الميثاق الوطني لم يوزع الرئاسات الثلاث الكبرى، وهو لا يعني أبداً تكريس طائفية الرئاسات الثلاث، ولم يتفق الرئيسان بشارة الخوري الماروني ورياض الصلح السني والزعامات السياسية اللبنانية على التوزيع والتكريس.

لذلك أخطأ العديد من المؤرخين اللبنانيين والعرب والأجانب في اعتبار الميثاق الوطني هو اتفاق نهائي على أن تكون رئاسة الجمهورية للموارنة ورئاسة مجلس الوزراء للسنة ورئاسة مجلس النواب للشيعة. فالرئيس بشارة الخوري لم يشر مطلقاً في أي خطبة ولا في مذكراته "حقائق لبنانية" إلى أنه تم الاتفاق مع الرئيس رياض الصلح على توزيع الرئاسات الثلاث طائفياً، وعاد سنة 1944 وسنة 1946، يحدد مضمون الميثاق الوطني وأهدافه في خمس نقاط:

- استقلال تام وناجز عن الدول العربية، كل الدول العربية.
- استقلال تام وناجز عن الدول الغربية، كل الدول الغربية.
- لا وصاية ولا امتياز ولا مركز ممتاز لمصلحة أي من الدول.
- التعاون إلى أقصى الحدود مع الدول العربية الشقيقة.
- الصداقة مع كل الدول الأجنبية التي تعترف باستقلالنا الكامل وتحترمه.

إنه العرف السياسي الذي بدأت تباشيره زمن الانتداب الفرنسي بالنسبة لطائفية رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء فقط، فقد عيّن الانتداب الفرنسي شارل دباس الأرثوذكسي كأول رئيس للجمهورية اللبنانية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سنة 1926 قبل أن يخصص هذا المنصب للموارنة مع اختيار حبيب باشا السعد الماروني رئيساً للجمهورية اللبنانية في 30 كانون الثاني 1934، فأصبح هذا المنصب للموارنة منذ ذلك التاريخ حتى يومنا هذا، باستثناء مرة واحدة زمن الانتداب الفرنسي مع تعيين الدكتور أيوب تابت رئيساً للدولة والحكومة (18 آذار — 21 تموز 1940).

وبالنسبة لمنصب رئيس مجلس الوزراء، فقد تولاه مسيحي في الفترة (1926–1937)، وكان خير الدين الأحدب "السني" أول رئيس حكومة سني يتولى هذا المنصب زمن الانتداب الفرنسي في 5 كانون الثاني 1937، فأصبح هذا المنصب للسنة منذ ذلك التاريخ، باستثناء مرتين زمن الانتداب الفرنسي مع تعيين الدكتور أيوب تابت "الأرثوذكسي" رئيساً للدولة والحكومة في 18 آذار 1940، ليخلفه بترو طراد "الأرثوذكسي" أيضاً في 21 تموز 1940، وذلك دون إغفال أن الرئيس إميل إده هو أول من وضع بعض أسس الميثاق الوطني من حيث تعاون رئيس الجمهورية الماروني مع رئيس وزراء مسلم سني، معتقداً أن التعاون مع السنّة قد يؤدي تدريجياً إلى قبولهم بالكيان اللبناني وتخفيف معارضتهم ومطالبتهم بالوحدة السورية. وقد وجد إميل إده ضآلته المنشودة في خير الدين الأحدب "السني" الذي شكل ثلاث حكومات متتالية (5 كانون الثاني 1937– 19 أذار 1938). وبذلك يكون خير الدين الأحدب أول مسلم سني يتولى رئاسة الوزراء منذ قيام الجمهورية اللبنانية في 23 أيار 1926. (حلاق، التيارات السياسية والطائفية1913–1943، ص 147–148)، وقد شكل الحكومة من بعده الأمير خالد شهاب (21 آذار – أول تشرين الثاني 1938)، ثم الدكتور عبد الله اليافي ثم عبد الله بيهم (21 أيلول 1939 – 9 نيسان 1941)، ثم أحمد الداعوق (أول كانون الأول 1941 – 27 تموز 1942)، ثم سامي الصلح (27 تموز 1942 – 16 أذار 1943). وهذا يعني ستة رؤساء حكومة من "السنّة" بين 5 كانون الثاني 1937 و16 آذار 1943. تفصل بينها مرة واحدة تولى فيها الفرد نقاش "المسيحي" رئاسة حكومة دولة لبنان (9 نيسان – أول كانون الأول 1941). وبعد حكومة سامي الصلح، تولى اثنان من الأرثوذكس رئاسة الحكومة من أجل إجراء الانتخابات (18 آذار – 25 أيلول 1943) لينتهي الأمر بتشكيل رياض الصلح "السني" حكومة الاستقلال الأولى في 25 أيلول 1943 ويصبح هذا المنصب من نصيب السنة منذ ذلك التاريخ.

وبالنسبة لمجلس النواب، فقد خصّص الانتداب الفرنسي الشيعة بمنصب نائب رئيس المجلس الذي تولاه

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يوسف الزين ثم عادل عسيران ثم صبري حمادة. في حين عيّن رئيساً لمجلس النواب الشيخ محمد الجسر "السنّي" ثم شارل دباس "الأرثوذكسي" ثم بترو طراد "الأرثوذكسي أيضاً.

ومع مجلس النواب الأول في عهد الاستقلال عين صبري حمادة "الشيعي" رئيساً للمجلس في 21 أيلول 1943، ليخلفه حبيب أبو شهلا الأرثوذكسي في 22 تشرين الأول 1946، ليعود صبري حمادة "الشيعي" رئيساً للمجلس في 25 أيار 1947، ليستمر هذا المنصب منذ هذا التاريخ حتى يومنا هذا من نصيب الشيعة، وتكرس معه العرف السياسي لتوزيع الرئاسات الثلاث طائفياً.

وبذلك فإن "العرف السياسي" غير المكتوب هو الذي كرّس توزيع الرئاسات الثلاث الكبرى على الطوائف الثلاث الكبرى: المارونية والشيعية والسنية، كما كرّس منصب قائد الجيش اللبناني للموارنة. وهذا كله لا وجود له في الدستور اللبناني، حيث يحق حسب هذا الدستور، أن يترشح أي لبناني، إلى أي طائفة انتمى، إلى أي منصب من هذه المناصب الكبرى، ويبقى المانع لهذا الترشح هو العرف غير المكتوب.

مع الإشارة أخيراً إلى أن تسوية الميثاق الوطني، هي تسوية شفهية غير مكتوبة بين الرئيسين بشارة الخوري "الماروني" ورياض الصلح "السني". وإن العرف السياسي غير المكتوب كرّس الرئاسات الثلاث الكبرى في عهد الاستقلال، فكان الشيخ بشارة الخوري أول رئيس ماروني للجمهورية اللبنانية المستقلة، وكان رياض الصلح أول رئيس سني لمجلس الوزراء، وصبري حمادة أول رئيس شيعي لمجلس النواب.

ويختصر الرئيس صائب سلام الميثاق الوطني وتوزيع الرئاسات الثلاث، بالقول: "إن الميثاق الوطني يتضمن نقطتين فحسب، وهي أن يتخلى المسيحيون عن حماية فرنسا وجيشها المحتل، والثانية أن يتخلى المسلمون عن المطالبة بالوحدة السورية. هذا هو الميثاق دون زيادة أو نقصان، فهو ميثاق غير مكتوب، لم يتضمن أية إشارة إلى صيغ طائفية دستورية أو غيرها، ولم يبت في طائفية الرئاسات الثلاث ولا في تكريسها (سلام، محاضرة وهل فشل الإستقلال؟، مجلة المقاصد، العدد 15 كانون الثاني 1981، ص 165).

أما إدمون رباط، فيعتبر الميثاق الوطني: عبارة عن تسوية بين رئيس الجمهورية الماروني الشيخ بشارة الخوري ورئيس الحكومة السني رياض الصلح، من أجل استقلال لبنان على أساس أنه ذو وجه عربي، مما يعني تحويل لبنان إلى دولة عربية متعاونة إلى أقصى الحدود مع الدول العربية الشقيقة. فهو جزء لا

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يتجزأ من الوطن العربي، ولغته عربية، ورغم عروبته لم تنقطع الروابط الثقافية والحضـــارية مع الغرب. (Rabbath, La formation historique du Liban, p. 524)

2- العمل المشترك من خلال الحكومات الثلاث

أ- *دور حكومة الرئيس رياض الصلح الأولى (4 كانون الأول 1943- 3 تموز 1944)*

بدأت معركة الجلاء إثر انتصـــار معركة الاســـتقلال في 22 تشـــرين الثاني 1943، وفي ظل حكومة الاستقلال الأولى التي شكلها الرئيس رياض الصلح في 25 أيلول 1943، لتشهد تسلم المصالح الخاصة والمشتركة ومعاقبة إثنين من أنصار الانتداب الفرنسي هما محافظ بيروت شفيق الحلبي والنائب إميل إده. والقضاء على فتنة الموالين لفرنسا، وتأليف المجلس العدلي.

- القضاء على فتنة الموالين لفرنسا في ساحة النجمة (27 نيسان 1944)

لا يمكن تحقيق الجلاء الفرنســـي عن لبنان رغم اســـتقلاله، إلا بالقضـــاء على جميع الموالين للانتداب الفرنسي. فبعد فصل النائب إميل إده من مجلس النواب اللبناني وإعفاء محافظ بيروت شفيق الحلبي من منصبه، جرت الانتخابات النيابية الفرعية في الشمال في 23 نيسان 1944 لملء المقعد النيابي الشاغر بوفاة النائب وهيب جعجع (الديار، العدد 586، تاريخ 23 نيسان 1944، ص 2).

وكانت المفاجأة، فوز يوسف كرم بمقعد الشمال، وهو من أشد الموالين للسياسة الفرنسية التي عملت على استغلال فوزه للنيل من استقلال لبنان. فعندما حدد يوم 27 نيسان 1944، لحضور نائب بشري يوسف كرم أول جلسة نيابية، سار موكبه إلى بيروت. وكانت خطة الموالين لفرنسا، وفي مقدمهم حزب الكتلة الوطنية الذي يرأسه إميل إده، تقضي بدس أتباعهم المزودين بالسلاح ودفع المال لمرافقة الموكب حتى تبدأ التظاهرة ساعة وصوله إلى بيروت، فتنقلب إلى شغب، ومنها إلى ثورة دموية تجتاح العهد وتطيح بحكومة الاستقلال، بعد اقتحام مجلس النواب في ساحة النجمة، ثم القصر الجمهوري في القنطاري. (مزهر، تاريخ لبنان العام، ج2، ص 1139).

انطلقت تظاهرة من الحدث يتقدمها المحامي جورج يزبك، وهو من حزب الكتلة الوطنية، ومن أشـــد

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الموالين لفرنسا. كما انطلقت تظاهرة أخرى من حمانا في سيارات يطلق ركابها الرصاص ويلوحون بالأعلام الفرنسية. وتجمهرت جموع الموالين لفرنسا في الطريق الممتد من المعاملتين حتى جسر نهر بيروت، وهم يهتفون: "نحن رجالك يا ديغول... البلاد بلادك يا ديغول". وبذلك ارتفع موكب يوسف كرم إلى بضعة آلاف لدى وصوله إلى ساحة الشهداء في بيروت. وعندما بلغت هذه الجموع الغفيرة ساحة النجمة، حاول أحد أفراد الأمن العام، رفع العلم الفرنسي تتوسطه الأرزة على سارية البرلمان، فانطلقت رصاصة أسقطت العلم وحامله. وأخذ الرصاص ينطلق من "بناية التلفون" المواجهة للبرلمان، وهي ما تزال في أيدي الفرنسيين، فسقط عدد من القتلى والجرحى. (الخوري ب.، حقائق لبنانية، ج2، ص 86-87)

وتمكن الدرك اللبناني من السيطرة على الموقف، وقضى على الفتنة في مهدها، ودخل النائب يوسف كرم وحده إلى البرلمان. واقتصرت جلسة مجلس النواب على بيان رئيس الوزراء رياض الصلح الذي شجب فيه عمل الخونة والمأجورين. وأعلن يوسف كرم تأييده لوطنه "لبنان العربي المستقل". ويبدو أن أجواء مجلس النواب في وجوه حكومة الاستقلال الأولى برئاسة رياض الصلح، جعلت النائب يوسف كرم يتخلى عن المضي في سياسة تأييد فرنسا وتنفيذ مخططها. (محاضر مجلس النواب: الجلسة الخامسة في 27 نيسان 1944، ص 283-284)

وتجلت الوحدة الوطنية في تلاحم الأحزاب والقيادات على اختلاف عقائدها ومذاهبها، تحت راية الحرية والاستقلال عن الأجنبي. فوجهت منظمتا النجادة والكتائب "البيان المشترك" في 27 نيسان 1944 تأييداً لحكومة الاستقلال. (العمل، العدد 113، تاريخ 6 أيار 1944، ص 2) وهذا حذوهما الحزب الشيوعي (صوت الشعب، العدد 757 تاريخ 28 نيسان 1944، ص 1)، والمؤتمر الوطني اللبناني (المصدر نفسه، تاريخ 29 نيسان 1944، ص 1) وعصبة العمل القومي (الديار، العدد 605، تاريخ 30 نيسان 1944، ص 2)

وكذلك تجلت الوحدة العربية، رغم تحريك السياسة البريطانية للأحداث، في إعلان حكومات سوريا والعراق ومصر والأردن والسعودية، عن تضامنها مع الحكومة الاستقلالية الأولى في مواجهتها للتحديات التي تحاول النيل من استقلال لبنان. (النهار، العدد 3893، تاريخ 2 أيار 1944، ص 3)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وأصبح الهدف الرئيسي هو جلاء القوات الفرنسية عن لبنان وسوريا، وقد تحول من مطلب محلي وطني، إلى مطلب قومي عربي شامل، في ظل ظروف دولية مؤاتيه لتحقيقه.

- تأليف المجلس العدلي لمحاكمة المتورطين في الفتنة (4 أيار 1944)

على أثر حوادث 27 نيسان 1944، جرى اعتقال الكثيرين ومن بينهم المحامي طنوس فريحة، والمحامي جورج يزبك، وكلاهما من حزب الكتلة الوطنية الذي يترأسه إميل إده. وهذه الحوادث التي نتجت عن التظاهرة دعت الحكومة إلى تشكيل المجلس العدلي في 4 أيار 1944.

يعتبر المجلس العدلي أكبر هيئة حاكمة في النظام القضائي، حيث تتم إجراءات التحقيق والمحاكمة بسرعة وخلال فترة قصيرة حتى يعاقب المجرم قبل أن يبتل كفن الضحية، مما يبرز دوره الفعال في تكوين هيبة السلطة وقوة القوانين. ويعقد المجلس العدلي جلساته في بيروت.

وكانت أول قضية تحال على المجلس العدلي، هي المتعلقة بحوادث 27 نيسان 1944، وما يتفرع عنها لجهة محاكمة جميع الفاعلين الأصليين والمشتركين والمتدخلين تدخلاً فرعياً في هذه الحوادث. وقد أحيلت هذه القضية بموجب المرسوم رقم 1173 تاريخ 14 أيار 1944.

وفي 30 أيار 1944، صدر المرسوم رقم 1964، المتعلق بتأليف المجلس العدلي برئاسة الفرد ثابت (الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف)، وعضوية القضاة الأربعة: فارس نصار ووجيه عكاري (رئيساً غرفة في محكمة الاستئناف)، وجورج السيوفي وحسن ماروني (مستشاران في محكمة الاستئناف). وقد وقع هذا المرسوم، رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري، ورئيس مجلس الوزراء رياض الصلح، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية حبيب أبو شهلا.

ب- الحكومة الاستقلالية الثانية برئاسة رياض الصلح (3 تموز 1944 – 7 كانون الثاني 1945)

تمكنت حكومة الاستقلال الأولى برئاسة رياض الصلح، من تحقيق الاستقلال، بدعم من ثورة بيروت (11–22 تشرين الثاني 1943)، وبدأ الاستعداد لتحقيق الجلاء. لكن ظروف الحرب العالمية الثانية،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فرضت تشكيل ثلاث حكومات جديدة، ليتحقق الجلاء مع الثالثة.

وبذلك شكّل رياض الصلح حكومة الاستقلال الثانية في 3 تموز 1944 (المرسومان رقم 1484 ورقم 1485، تاريخ 3 تموز 1944)، وعيّن فيها وزيراً للداخلية والتموين، وحبيب أبو شهلا نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدلية والتربية الوطنية، وسليم تقلا وزيراً للخارجية والأشغال العامة، وحميد فرنجية وزيراً للمالية، والأمير مجيد إرسلان وزيراً للصحة والإسعاف العام والزراعة والدفاع الوطني، ومحمد الفضل وزيراً للتجارة والصناعة والبرق والبريد.

لم تستمر هذه الحكومة أكثر من ستة أشهر وأربعة أيام، فعهد إلى عبد الحميد كرامي لتشكيل الحكومة (9 كانون الثاني – 22 آب 1945). فشهدت هذه الحكومة تعزيز الوجود العسكري الفرنسي في بيروت (8-29 أيار 1945) بهدف تقوية النفوذ الفرنسي وعقد معاهدة. وبدلاً من الإسراع في تحقيق الجلاء العسكري، احتفلت القوات الفرنسية في بيروت، في 8 أيار 1945، بانتصار دول الحلفاء على ألمانيا، وانتهاء الحرب في أوروبا. واستمرت هذه الاحتفالات ثلاثة أيام، انتشرت خلالها الأعلام الفرنسية في مختلف شوارع بيروت. وحاول أنصار الانتداب الفرنسي، القيام بمظاهرات في الأحياء المسيحية بهدف إذكاء نار الفتنة الطائفية (شمعون، مراحل الاستقلال، ص 187). وأخذ الجنود الفرنسيون، بثياب مدنية، يتجولون في شوارع بيروت، داخل سيارات تابعة للجيش الفرنسي، وهم يرددون شعارات مؤيدة للجنرال ديغول: "عاش ديغول... نحن رجالك يا ديغول... البلاد بلادك يا ديغول".

قامت فرنسا بتدعيم قواتها العسكرية، فوصلت باخرة حربية فرنسية إلى مرفأ بيروت في 17 أيار 1945، ونزل منها ألف ومائتا جندي سنغالي، وكان الهدف منها الضغط على لبنان وسوريا من أجل وضع معاهدة مع كل منهما لتعزيز دور فرنسا في المشرق العربي. وما إن انتشر نبأ نزول القوات الفرنسية إلى بيروت حتى كان الدعوة إلى إضراب عام شمل بيروت وسائر المدن اللبنانية، أربعة أيام متتالية، وزعت خلالها منشورات تدعو للإلتفاف حول حكومة الاستقلال. ثم عقدت الأحزاب والهيئات النقابية والنسائية اجتماعاً داخل بهو المطرانية المارونية في بيروت، في 23 أيار 1945، بدعوة من المؤتمر الوطني اللبناني، تأييداً لموقف الحكومة الاستقلالية في مواجهة السياسة الفرنسية (النهار، العدد 3126، تاريخ 25 أيار 1945، ص 1).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وظهر بوضوح الموقف الفرنسي الرامي إلى عقد معاهدة مع كل من لبنان وسوريا. لذلك عادت فرنسا لسياستها الطائفية في لبنان، معتمدة على البطريرك الماروني أنطوان عريضة الذي اعتبر سياسة الحكومة مع الوطن العربي بمثابة خطر كبير على الوجود المسيحي، والحل برأيه "وطن قومي للنصارى في الشرق الأوسط" (عريضة، وطن قومي للنصارى في الشرق الأوسط، كراس بالعربية سنة 1945).

واعتبر البطريرك الماروني أن الجلاء الفرنسي سيكون له وقع سيء على المسيحيين، واتفق مع بيار الجميل رئيس الكتائب بضرورة عقد معاهدة فرنسية – لبنانية. وقد اتضح هذا الموقف من خلال المؤتمر المسيحي الذي عقد في بكركي، في 29 أيار 1945، برئاسة البطريرك أنطوان عريضة، في حين قاطع المؤتمر الرؤساء الروحيون للروم الأرثوذكس والأرمن الأرثوذكس (البشير، العدد 7348، تاريخ 3 حزيران 1945، ص 2)، وبالفعل رفض الرئيسان بشارة الخوري ورياض الصلح موقف المؤتمر المسيحي، وتجاهلا دوره الذي لم يحظَ بإجماع الطوائف المسيحية.

وفي عهد حكومة الرئيس عبد الحميد كرامي تأسس الجيش اللبناني، علماً أن التحضير لتأسيس هذا الجيش تم بالعمل المشترك بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح حينما كان هذا الأخير رئيساً للحكومة الاستقلالية الثانية. صدر مرسوم جمهوري بتعيين الزعيم فؤاد شهاب قائداً للجيش اللبناني، في يوم الأربعاء الأول من آب 1945.

وكانت جميع الوحدات اللبنانية والسورية تعمل بصورة مشتركة تحت قيادة قوات المشرق الخاصة، حتى عقد المعاهدة اللبنانية – الفرنسية، والمعاهدة السورية – الفرنسية سنة 1936، حيث تم الاتفاق على تشكيل جيش وطني في كل من لبنان وسوريا على حدة، وذلك بإشراف بعثة فرنسية تتولى تدريبه وتسليحه بالأسلحة الفرنسية فقط. وفي مطلع سنة 1937، بدأت عملية فصل اللبنانيين عن السوريين داخل قوات المشرق الخاصة.

وفي سنة 1937 أيضاً، تأسست المدفعية اللبنانية، ثم أطلق عليها إسم "البطارية اللبنانية للمدفعية الجبلية" سنة 1939، وكانت تضم أربعة مدافع عيار 65 ملم منقولة على البغال. وسنة 1942، أصبحت تعرف باسم "فوج المدفعية الخامس" (الأحدب، جيش لبنان ومناقبيته العسكرية، ص 150).

وفي 26 كانون الثاني 1937، أنشئت فصيلة لبنانية للنقل البري، تمركزت في ثكنة فرن الشباك، وكانت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تضم اثنتين وعشرين سيارة مختلفة وثلاث دراجات نارية. تشكلت سرية القناصة الخيالة اللبنانية الأولى سنة 1939، وسنة 1940، تشكلت سرية القناصة الخيالة اللبنانية الثانية وتمركزت في المية ومية. ثم ألغيت هاتان السريتان سنة 1941، فشكلت منهما كتيبة الشواطئ التي تمركزت في المية ومية. وسنة 1945، أصبحت تعرف بكتيبة الخيالة اللبنانية الأولى وتمركزت في أبلح.

وبناء لدعوة النقيب جميل لحود سنة 1941، اجتمع في ذوق مكايل واحد وأربعون ضابطاً لبنانياً، وقرروا عدم تلقي الأوامر إلا من السلطات اللبنانية، ورفض أي أمر صادر عن سلطات الانتداب الفرنسي. وقد وقع هؤلاء جميعاً وثيقة تاريخية، تكمن أهميتها بأن الضباط اللبنانيين رفضوا التبعية للقيادة الفرنسية (ريحانا س.، الضباط اللبنانيون يرفضون التبعية للفرنسيين، الجيش: العدد 124 و125، آب — أيلول 1995، ص 196).

وبعد أربعة أيام، عقد مجلس النواب جلسة في 3 شباط 1945، وصدق على الاقتراح الذي ينص على أن تكون المطالبة باستلام الجيش اللبناني في مقدمة المسائل التي لا تزال معلقة بين لبنان وفرنسا (محاضر مجلس النواب اللبناني، الجلسة الثانية 3 شباط 1945، ص 150).

بدأت الاستفزازات، في أيار 1945، حينما أخذت الدبابات الفرنسية تجوب شوارع بيروت ودمشق طيلة ثلاثة أيام، حتى تطور الوضع إلى قصف دمشق بالمدافع الفرنسية اعتباراً من 27 أيار 1945. مما دفع بالحكومتين الأميركية والبريطانية للتدخل، فأجبر الجيش الفرنسي على إخلاء المدن السورية لتحل محله الوحدات البريطانية.

وفي 8 تموز 1945، أعلن الجنرال بينيت Beynet عن رغبة الحكومة الفرنسية المؤقتة في تسليم القوات الخاصة إلى لبنان وسوريا ضمن مهلة خمسة وأربعين يوماً (الخوري ب.، حقائق لبنانية، ج2، ص 315).

وفي 17 تموز 1945، تشكلت هيئة خاصة مشتركة فرنسية – لبنانية – سورية، وتم الاتفاق على كيفية تسليم القوات العسكرية ذات التطويع الوطني والمسماة "القوات الخاصة" على أن تسلم الثكنات العائدة للدولة اللبنانية في 20 تموز 1945، فتشكل مع القوات العسكرية "الجيش الوطني اللبناني" الذي يأتمر فعلياً بأوامر الحكومة اللبنانية، اعتباراً من الساعة صفر من أول آب 1945. كما تم الاتفاق على إنشاء

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لجنة عسكرية مختلطة فرنسية – لبنانية – سورية للإشراف على تسليم وتسلم القوات الخاصة وحل المشاكل التي قد تطرأ.

وعقدت اللجان اللبنانية – السورية والفرنسية، اجتماعها الأول داخل فندق مسابكي في شتورا، وتتابعت الاجتماعات داخل السراي الكبير في شتورا، حيث تم تنفيذ عملية انتقال الوحدات الخاصة. ففي 20 تموز 1945، تسلمت الحكومة اللبنانية جميع الثكنات والمنشآت العسكرية التابعة لها. وفي 25 تموز 1945، انتقلت القوات الخاصة إلى الإمرة اللبنانية، على أن تتابع السلطة الفرنسية إدارتها حتى أول آب 1945، تاريخ تأسيس الجيش اللبناني.

وبعد حصول لبنان وسوريا على استقلالهما سنة 1943، بدأ العمل لاسترداد الأفواج الوطنية التي كانت تابعة لقيادة الجيش الفرنسي في المشرق. ففي 17 حزيران 1944، تم الاتفاق بين رياض الصلح رئيس الوزراء والجنرال بينيت Beynet المندوب السامي الفرنسي، على وضع فوج القناصة الثالث وكوكبة مصفحات بتصرف الحكومة اللبنانية، لتأمين حفظ الأمن الداخلي دون أن تتعدى هذا الإطار. فعند القيام بأعمال حربية يمكن استعادة هذه الوحدات بناءً لطلب الجنرال القائد الأعلى لجيوش فرنسا الحرة في المشرق، لذلك تبقى مصاريف هذه الوحدات ضمن موازنة الوحدات الخاصة بانتظار نقل قيادتها إلى السلطات اللبنانية.

وفي المهرجان الرياضي الذي أقيم لهذه المناسبة في الملعب البلدي — بيروت في 17 حزيران 1944 (صوت الشعب، العدد 790، تاريخ 20 حزيران 1944، ص 2). سلّم رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري العلم اللبناني إلى قائد الفوج الأول من المجندين الزعيم فؤاد شهاب. وكان هذا الفوج النواة التي قام عليها الجيش اللبناني، بعد حوالي أربعة عشر شهراً، أي في الأول من آب 1945 (علو، المؤسسة العسكرية اللبنانية، الجيش، ص 87).

ومع مطلع كانون الثاني 1945، انطلقت التظاهرات الشعبية داخل المدن السورية مطالبة بوضع القوات الخاصة في المشرق تحت إمرة الحكومتين اللبنانية والسورية.

وفي صباح الإثنين 29 كانون الثاني 1945، أفاقت بيروت على حركة نظمها الطلاب وفريق من الشباب، تدعو التجار إلى الإضراب، وسرعان ما أقفلت المحلات والمتاجر. وطافت التظاهرات الطلابية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في شـوارع بيروت، تحمل الأعلام اللبنانية وأعلاماً بيضـاء كتب على بعضـها "الجيش سـياج الأمة"، و"الجيش حامي الاسـتقلال" (النهار، العددان 3047 و3048، تاريخ 30 و31 كانون الثاني 1945، ص 2 و5) وصـدر مرسـوم جمهوري بتعيين الزعيم فؤاد شـهاب قائداً للجيش في 26 تموز 1945، كما عين الزعيم سـليمان نوفل رئيسـاً لأركان حرب وزارة الدفاع (علو، المؤسـسـة العسـكرية اللبنانية، الجيش، ص 100).

وفي الساعة التاسعة من صباح الأربعاء الأول من شهر آب 1945، استعرض رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري مع أركان الدولة، الجيش اللبناني، أمام ثكنة "الدراغون" القديمة في طريق الشام، ورفع العلم اللبناني عليها للمرة الأولى، لتتخذ مقراً لوزارة الدفاع، قرب المتحف الوطني (البيرق، العدد 4209، تاريخ 2 آب 1945، ص 2). وخلال هذا العرض العسكري، سلّم رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري العلم اللبناني إلى أول قائد للجيش اللبناني الزعيم فؤاد شهاب.

وفي يوم الثلاثاء 14 آب 1945، أعلن هنري فرعون وزير الخارجية، أمام مجلس النواب اللبناني، انتهاء عمليات تسليم القوات الخاصة التي تضم 2672 رتيباً وجندياً عدا الضباط. وتتوزع هذه القوات على ثلاثة أفواج قناصة (مشاة)، وخمس سرايا هي: الخيالة والمدفعية والمصفحات الخفيفة والنقل البري والمقر العام (سويد، الجيش اللبناني في عهد الإنتداب، ص 74).

وفي 22 تشرين الثاني 1945 تم تسلم البقية الباقية من الجيش اللبناني، وأقيم استعراض كبير في ساحة الشـهداء للمرة الأولى، بحضـور رئيس الجمهورية الشـيخ بشـارة الخوري ورئيس الوزراء سـامي الصـلح، اشتركت فيه جميع الفرق بأسلحتها ومعداتها (مذكرات سامي الصلح، ج2، ص 132).

وبذلك يمكن القول، أن الجيش اللبناني، بدأ التحول إلى مؤسـسـة وطنية اعتباراً من أول آب 1945 وتوزع إلى مناطق عسـكرية حسـب المحافظات الإدارية (بيروت، الجبل، البقاع، الشـمال، الجنوب). وكان فؤاد شهاب أول قائد للجيش اللبناني (1945–1958)، وهو أول قائد للجيش تولى رئاسة الجمهورية (1958–1964).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الثاني: جلاء القوات الفرنسية

ج- حكومة الرئيس رياض الصلح الثالثة (14 كانون الأول 1946- 7 حزيران 1947)

استمرت المحاولات الفرنسية لعرقلة الجلاء التام أثناء حكومة الرئيس سامي الصلح (22 آب 1945 – أيار 1946)، وعرضت قضية لبنان وسوريا، أمام مجلس الأمن (14–16 شباط 1946) (سالم، 50 سنة مع الناس، ص 255)، فطالب الوفد اللبناني برئاسة حميد فرنجية بجلاء الجيوش البريطانية والفرنسية بإشراف مجلس الأمن، فدعا المندوب الفرنسي إلى متابعة المباحثات في العاصمة الفرنسية باريس، حيث تمكن الوفد اللبناني من انتزاع وثيقة الجلاء في 22 آذار 1946، وقدرت القوات البريطانية في لبنان بتسعة آلاف، والقوات الفرنسية بثمانية آلاف، على أن يتم رحيل آخر جندي فرنسي في 31 كانون الأول 1946 (النهار، العدد 3125، تاريخ 26 أذار 1946، ص 1). وكان الرئيس رياض الصلح بصفته نائب في مجلس النواب، ضمن الوفد اللبناني مع وزير الداخلية يوسف سالم ووزير لبنان المفوض في لندن كميل شمعون (مذكرات سامي الصلح، ج2، ص 126–128).

بدأت عملية جلاء القوات الفرنسية عن لبنان في 28 نيسان 1946. وفي عهد حكومة الرئيس سعدي المنلا (22 أيار – 14 كانون الأول 1946) تم جلاء آخر جندي بريطاني في 30 أيلول 1946، واستمر جلاء القوات الفرنسية حتى تم جلاء آخر جندي فرنسي في 31 كانون الأول 1946 أي في عهد حكومة الرئيس رياض الصلح الثالثة (14 كانون الأول 1946–7 حزيران 1947). وقد استمرت هذه الحكومة خمسة أشهر وأربعة وعشرين يوماً فقط، تحقق معها الجلاء التام الناجز. وكانت هذه الحكومة برئاسة رياض الصلح الذي لم يتول فيها أي حقيبة وزارية، وهذا هو الدور الحقيقي الذي يتوجب أن يقوم به رئيس الوزراء، وعيّن صبري حمادة نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية، والدكتور عبدالله اليافي وزيراً للعدلية، وجبرائيل المر وزيراً للأشغال العامة، والأمير مجيد إرسلان وزيراً للدفاع الوطني والبرق والبريد، وكميل شمعون وزيراً للمالية، وهنري فرعون وزيراً للخارجية والمغتربين، وكمال جنبلاط وزيراً للاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية والزراعية، والدكتور الياس الخوري وزيراً للصحة والإسعاف العام والتربية الوطنية.(شبارو،الانتداب الفرنسي 1920–1943،ص 2280).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3- العمل المشترك على ثلاثة ملفات

أ- *تسلم المصالح الخاصة والمشتركة (3 كانون الثاني – 5 حزيران 1944)*

اقتضى النظام المالي المشترك بين لبنان وسوريا، وجود مصالح مشتركة بين البلدين، أهمها الجمارك وسكة الحديد وإصدار العملة والمرفأ والمنارات. في حين بقيت مصالح خاصة بكل من الدولتين على حدة، مثل شركة كهرباء بيروت وشركة مياه بيروت وشركة الترامواي.

وبدأت الاجتماعات اللبنانية – السورية في شتورا، في 4 كانون الأول 1943، والزبداني في 10 كانون الأول 1943، وبيروت في 12 كانون الأول 1943، حيث تم الاتفاق على طريقة استلام المصالح المشتركة في حال بدء المفاوضات مع الجانب الفرنسي لنقل هذه المصالح إلى لبنان وسوريا (النهار، العدد 2801، تاريخ 15 كانون الثاني 1943، ص 2).

وبعد عودته من الجزائر إلى بيروت، في 17 كانون الأول 1943، انتقل الجنرال كاترو إلى دمشق، وعقد اجتماع ثلاثي لبناني – سوري – فرنسي، في 22 كانون الأول 1943، وتم الاتفاق على تسليم المصالح المشتركة وموظفيها إلى سوريا ولبنان اعتباراً من أول كانون الثاني 1944.

وفي 3 كانون الثاني 1944، تسلمت الحكومة اللبنانية إدارة حصر التبغ ودوائر الجمرك، وفي 5 كانون الثاني 1944، جرى تسليم شركة كهرباء بيروت وشركة مياه بيروت وإدارة المنارات. وبعد حوالي خمسة أشهر كانت معظم المصالح قد انتقلت إلى الحكومة اللبنانية وفي مقدمتها ميناء بيروت ومصلحة السكك الحديدية ودائرة الآثار. ففي 5 حزيران 1944، أصدرت الحكومتان اللبنانية والسورية والمندوبية الفرنسية، بياناً يتضمن الاتفاق على وضع كافة دوائر المصالح المشتركة تحت سلطة لبنان وسوريا وحدهما (بيروت: العدد 205 تاريخ 7 حزيران 1944، ص 2).

ب- *قضية محافظ بيروت شفيق الحلبي*

اشترك محافظ بيروت شفيق الحلبي في المجلس الحكومي الذي شكله النائب إميل إده من سبعة مديرين وستة محافظين في 11 تشرين الثاني 1943، ورضي بالتعاون مع إميل إده والإنتداب الفرنسي، في

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الوقت الذي رفض فيه ستة من المديرين التعاون (مزهر، تاريخ لبنان العام، ج2، ص 1139). وحينما فشل حكم إميل إده طوال إثني عشر يوماً (10–22 تشرين الثاني 1943) التي شهدت ثورة بيروت وتحقيق استقلال لبنان في 22 تشرين الثاني 1943، أدرك محافظ بيروت شفيق الحلبي، أنه غير مرغوب فيه، فامتنع على الفور من الحضور إلى بلدية بيروت، وتولى نائب رئيس البلدية إدارة جلسات المجلس البلدي.

ج- *قضية النائب إميل إده وفصله من المجلس النيابي (31 آذار 1944)*

يعتبر فصل النائب إميل إده من مجلس النواب في 31 آذار 1994، بعد أربعة أشهر وتسعة أيام من استقلال لبنان، بمثابة رد اعتبار للحكم الاستقلالي الأول الذي واجه الانتداب الفرنسي في معركة الاستقلال حتى تحقق له ذلك في 22 تشرين الثاني 1943، كما يعتبر بمثابة إنزال العقوبة بالنائب إميل إده الذي وقف إلى جانب الانتداب الفرنسي، وعز عليه أن يرى لبنان وهو يحصل على استقلاله وكرامته، فذهب وحده إلى كرسي الحكم في 10 تشرين الثاني 1943 وكان فرنسا باقية إلى الأبد، وكان قصير النظر سياسياً لأنه لم يدرك أن فرنسا كانت تعيش أيامها الأخيرة في لبنان. ويعد هذا الإجراء السابقة الوحيدة من حيث أسبابها في الحياة النيابية (سابقة فصل نائب من النيابة، الحياة النيابية، لبنان مجلد 10 آذار 1994، ص 75–77).

كما فصلت حكومة الاستقلال قائد الدرك الياس المدور، بسبب ولائه السافر لفرنسا.

4- العمل المشترك على تحقيق الجلاء التام (31 كانون الأول 1946)

شاءت ظروف اللعبة السياسية الدولية، أن يكون رياض الصلح رئيس الحكومة الأولى التي خاضت معركة الاستقلال في 11–22 تشرين الثاني 1943، على رأس الحكومة السادسة التي شهدت جلاء آخر جندي فرنسي عن بيروت في 31 كانون الأول 1946، رغم أن الجهود الحثيثة لجلاء القوات الفرنسية على الصعيدين المحلي والدولي كانت بارزة جداً عهد حكومة سامي الصلح في الفترة (23 آب 1945 – 18 أيار 1946)، وما حدث بعد رحيل هذه الحكومة هو إكمال التنفيذ العملي للجلاء الفرنسي، الذي بدأ

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في عهدها، ليستمر مع حكومة سعدي المنلا.

وما تبقى من القوات الأجنبية، مع تشكيل الحكومة الاستقلالية السادسة برئاسة رياض الصلح، كان عبارة عن مفرزة فرنسية تتألف من ثلاثين ضابطاً وثلاثمائة فني، ومهمتها تصفية العتاد المتبقي عن طريق المراقبة ونقل المعدات، وقد غادرت بعد سبعة عشر يوماً فقط من تشكيل الحكومة، وتحديداً في يوم الثلاثاء 31 كانون الأول 1946، الذي اعتبر يوم الجلاء التام.

وصباح الأربعاء أول كانون الثاني في 1947، جرى الاحتفال الرسمي بمناسبة الجلاء، وذلك في نهر الكلب حيث أقيم سرداق كبير أمام الصخرة التي ركزت عليها بلاطة من الرخام بطول متر ونصف وعرض متر، بدت عليها عبارة كبيرة الحروف نقشت بلون أسود، وتحمل الكلمات التاريخية التالية: "في 31 كانون الأول 1946، تم جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن لبنان في عهد فخامة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية".

ويبدو من هذه الكلمات كأن رئيس الجمهورية هو البطل الأوحد للاستقلال، مما يعتبر ثغرة فاضحة في الجهود التي بذلت، وكان لزاماً على مسيرة الوحدة الوطنية أن يذكر في هذه اللوحة أسماء زعماء الاستقلال والجلاء الذين ينتمون إلى مختلف الطوائف اللبنانية، أو على الأقل اسم رئيس الوزراء رياض الصلح الذي رافق رئيس الجمهورية في سيارة مكشوفة تتبعها الدراجات النارية، نحو مكان الاحتفال، حيث حضر أيضاً النواب ومحافظ مدينة بيروت وأعضاء مجلس البلدية وأعضاء السلك الدبلوماسي، إضافة إلى أعضاء الوفد السوري برئاسة جميل مردم بك، وأعضاء الوفد العراقي برئاسة جميل عبد الوهاب.

5- تقييم العلاقة بين الرئيسين خلال هذه الفترة

تعتبر العلاقة بين الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح في الفترة (1943-1947)، من أمتن العلاقات بين زعيمين سياسيين حليفين، شاركا في وضع الميثاق الوطني غير المكتوب، ودعما بعضهما البعض في انتخاب الأول رئيساً للجمهورية في 21 أيلول 1943، وفي تكليف الثاني بتشكيل الحكومات الاستقلالية الثلاثة بين 25 أيلول 1943 و7 حزيران 1947. فكان العمل المشترك بينهما في ملف تسلم المصالح الخاصة والمشتركة التي انتهت بتحقيق الجلاء التام وخروج آخر جندي فرنسي من لبنان في 31

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كانون الأول 1946. وكذلك برز العمل المشترك في قضية محافظ بيروت شفيق الحلبي بسبب وقوفه إلى بقاء الانتداب الفرنسي، ما أدى إلى إعفائه من منصبه، على غرار قضية فصل النائب إميل إده من مجلس النواب.

وإن لم يكن رياض الصلح رئيساً للحكومة، حينما تأسس الجيش اللبناني في أول آب 1945 وتعيين الزعيم فؤاد شهاب قائداً له، إلا أن العلاقة بين الرئيسين أثناء الحكومتين الأولى والثانية، هي التي أثمرت تأسيس الجيش اللبناني. ففي عهد الحكومة الأولى، بدأ العمل لاسترداد الأفواج الوطنية التي كانت تابعة لقيادة الجيش الفرنسي في المشرق، نتيجة اتفاق رياض الصلح مع المندوب الفرنسي بينيت في 17 حزيران 1944.

وهذا يعني أن العلاقة بين الرئيسين كانت متينة جداً في الفترة (1943–1947)، وكانت علاقة بين زعيمين اعتبرا في طليعة زعماء الاستقلال.

وقد انتهت هذه العلاقة المميزة، مع بدء ظهور نجم النائب سليم خليل الخوري شقيق رئيس الجمهورية الذي بدأ معه عهد الفساد والرشوة والتحكم بمصير الانتخابات النيابية في 25 أيار 1947، ما أدى إلى تجديد ولاية بشارة الخوري، وبدأ عهد جديد هو "عهد السلطان سليم" الذي ضرب العلاقة بين الرئيسين.

6- استنتاج

يمكن اعتبار الميثاق الوطني غير المكتوب الذي انبثق باجتماع الرئيسين بشارة الخوري "الماروني" ورياض الصلح "السني"، صيف 1943، بمثابة بدء العلاقة السياسية بينهما، والتي تمثلت في البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى، وفيه "لبنان بلد مستقل ذو وجه عربي، ولغته عربية، دون الارتباط مع الدول العربية بوحدة أو معاهدة تتعارض مع استقلال لبنان، ورفض الوصاية أو الامتيازات أو الحماية الأجنبية، دون أن تنقطع الروابط الثقافية والحضارية مع الغرب الأوروبي.

ويخطئ من يظن أن الميثاق الوطني وزع الرئاسات الثلاث الكبرى على الطوائف الثلاث الكبرى: رئاسة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الجمهورية (الموارنة)، رئاسة مجلس النواب (الشيعة)، رئاسة مجلس الوزراء (السنة)، فهذا التوزيع لا علاقة له بالميثاق الوطني. إنه العرف السياسي الذي بدأت تباشيره في زمن الانتداب الفرنسي بالنسبة لرئاستي الجمهورية والحكومة، ليستقر مع استقلال لبنان في 22 تشرين الثاني 1943. أما بالنسبة لرئاسة مجلس النواب فقد بدأ هذا العرف السياسي في 25 أيار 1947، أي بعد ثلاث سنوات وستة أشهر من استقلال لبنان.

وتجلت العلاقة بين الرئيسين من خلال العمل المشترك بينهما، من خلال الحكومات الثلاث التي شكلها رياض الصلح (25 أيلول 1943 – 7 حزيران 1947)، وقد نجحا في القضاء على فتنة الموالين لفرنسا في ساحة النجمة، وتأليف المجلس العدلي لمحاكمة المتورطين، والتمهيد لتأسيس الجيش اللبناني في الأول من آب 1945 وتعيين الزعيم فؤاد شهاب قائداً لهذا الجيش.

كما تجلت العلاقة بين الرئيسين بالعمل المشترك على ثلاث ملفات هي: تسلم المصالح الخاصة والمشتركة، وقضية محافظ بيروت شفيق الحلبي الذي وقف بجانب الانتداب الفرنسي، فأعفي من منصبه. وقضية النائب إميل إده الذي وقف ضد الحراك الشعبي من أجل الاستقلال، ولا يريد إنهاء الانتداب الفرنسي بل بقاء هذا الانتداب، فنجح الرئيسان في فصله من مجلس النواب اللبناني.

ويبقى أهم الملفات الذي حظي بالعمل المشترك بين الرئيسين، هو تحقيق الجلاء التام، بخروج القوات البريطانية، ثم آخر جندي فرنسي في 31 كانون الأول 1946. وقد توّج هذا الأمر باحتفال الجلاء الرسمي في نهر الكلب أمام الصخرة التي ركزت عليها بلاطة من الرخام، كتب عليها: "في 31 كانون الأول 1946، تم جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن لبنان في عهد فخامة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية".

وكان ينقص هذه العبارة، اسم الرئيس رياض الصلح، الذي قام بالعمل المشترك مع الرئيس بشارة الخوري في ملفات عديدة، في طليعتها جلاء القوات الأجنبية، حيث حضرا معاً الاحتفال في أول كانون الثاني 1947. وهذا مؤشر على تباشير تدهور العلاقة بين الرئيسين منذ سنة 1948.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولاً : المصادر والمراجع باللغة العربية

- أديب قدورة، (1989)، حقائق ومواقف، دار مؤسسة فكر، بيروت.
- البرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة 1798–1939.
- إلياس فخر الدين، لبنان والدولة الرئيسية 1943–1970، دار النهضة العربية.
- انطوان بطرس 2002، قصة محاكمة انطون سعادة واعدامه 8 تموز، طباعة المؤلف، بيروت.
- أنطوان عريضة(البطريرك) 1945، هم وطن قومي للنصارى في الشرق الأوسط، كراس بالعربية.
- أنطون سعادة، (1956)، المحاضرات العشر الآثار الكاملة، بيروت، طبعة ثانية.
- انطون سعادة ( ) نشوء الأمم.
- أنطون سعادة (1958) الشروع في العقيدة، بيروت.
- باسم الجسر (1978) الميثاق 1948، لماذا كان؟ وهل سقط؟ بيروت.
- بشارة خليل الخوري (1983): حقائق لبنانية 3 مجلدات، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت.
- بيار زيادة، (1969)، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، بيروت.
- ثيودور هانسن ( ): لبنان تعايش في زمن الحرب.
- جان معلوف وجوزيف أبو فرحات، (دت) الموسوعة الانتخابية المصورة في لبنان (1861–1972)، دار الطباعة اللبنانية، بيروت.
- جبران جريج ( )، مع أنطون سعادة، ج
- جمال واكيم (2019)، المشرق سياسياً 1918–2018، مركز المشرق للأبحاث والدراسات .
- جورج عبدالمسيح( )، يوميات، ج2.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- جورج حنا 1946، من الاحتلال إلى الاستقلال، دار الفنون، بيروت.

- جوزف مغيزل، (1959)، لبنان والقضية العربية، بيروت.

- حسان حلاق: (2018) التيارات السياسية والطائفية في لبنان 1913-1943، دار النهضة العربية، بيروت، طبعة رابعة.

- حسان حلاق ( ) تاريخ لبنان المعاصر.

- حسان حلاق (2014) موسوعة العائلات البيروتية دار النهضة العربية، المجلد، الثاني، بيروت 2012، والمجلد الثالث بيروت.

- حسن حمود: سلطة الرئيس في نظام الحكم اللبناني – دار النهضة العربية.

- حكمت ابو زيد: رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم.

- خالد الفطم ( ) مذكرات خالد الفطم، ج2.

- حليم أبو عز الدين: (1982) تلك الأيام مذكرات وذكريات دارالآفاق الجديدة بيروت.

- خليل خوري "الأسقف" ( ) مؤامرة على الدين والوطن، الحزب السوري القومي.

- زاهية قدورة (1978) تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت.

- سامي الصلح (1960) مذكرات سامي الصلح (1980- 1960) مكتبة الفكر العربي، بيروت.

- سامي الصلح (1960) احتكم إلى التاريخ، دار النهار، بيروت.

- سامي الصلح، (2000) لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، دار النهار، بيروت 2000.

- سليمان تقي الدين (1977) : التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية 1920- 1970، دار ابن خلدون – بيروت.

- شارل الحلو، (1995) حياة في ذكريات دار النهار، بيروت.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- شفيق يموت "الشيخ" (1997) محطات في حياته، اللواء عدد الأربعاء 8 تشرين الأول 1997.

- صائب سلام، (دت) وكلمات ومواقف مركز الأبحاث والتوثيق بيروت.

- صائب سلام، (2022): أحداث وذكريات – الجزء الأول – دار نوفل – بيروت.

- صائب سلام، محاضرة وهل فشل الاستقلال؟ مجلة المقاصد العدد الأول (كانون الثاني 1981)

--- انطون سعادة (1992) : أريد أن استعيد أبي ملحق النهار عدد 4 تموز 1992.

- عادل عسيران (1991): حديث عن ذكرياته – مجلة الجيش عدد 80 تاريخ كانون الأول 1997.

- عاصم الموصلي، الحزب السوري حرب على العروبة ومؤامرة على سوريا.

- عباس أبو صالح (2013): التاريخ المعاصر للموحدين الدروز – أصالة وانفتاح وذاكرة المستقبل الدار العربية للعلوم – بيروت.

- عبدالله أنيس الطباع (1979): لبنان نحو السلطة المباشرة للشعب، دار العلم، بيروت.

- عبد الرحمن زكي (1958) المسلمون في العالم اليوم ج3، مكتبة نهضة مصر.

- عبد المنعم الشاط (1976) الاستمرارية واحتمالاتها في المصلحة اللبنانية – مجلة السياسة الدولية، العدد 43 القاهرة.

- عصام شبارو (2018) المطول في تاريخ بيروت (2000ق.م–2005م) عشرة مجلدات وسبعة آلاف صفحة، دار النهضة العربية ودار مصباح الفكر، بيروت.

- عدنان طرابلسي (1994)، بيروت وموقعها في الحياة النيابية – الحياة النيابية لبنان م13 تاريخ كانون الأول 1994.

- عزيز الأحدب ( ) جيش لبنان ومناقبيته العسكرية.

- عماد الرحمن سلامة، العملية السياسية في لبنان، 1943–1975، دار المدى.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- عمر فروخ (1977) دفاعاً عن العلم، دفاعاً عن الوطن، جامعة بيروت العربية، بيروت.

- غسان تويني (1949): سعادة المجرم الشهيد، النهار عدد 9 تموز 1949.

- فادي توفيق (2004): رؤساء لبنان وغواية التجديد، النهار عدد 29 نيسان 2004.

- فاروق ابو ديب: (1985): الصحافة العربية المهاجرة دار مدبولي – القاهرة.

- فهد حجازي (2013) : لبنان من دويلات فينيقيا إلى فيدرالية الطوائف – رهانات فوق جغرافيا ملعونة دار الفارابي، بيروت.

- فؤاد خوري (1980): النيابة في لبنان.

- فاطمة قدورة الشامي (2016): الدكتورعبد الله اليافي: انسان، قانوني ورجل دولة (1901–1986) دار النهضة العربية – بيروت.

- فواز طرابلسي (2018) تاريخ لبنان الحديث من الامارة إلى اتفاق الطائف، دار رياض الريس طبعة 5 بيروت.

- الكتائب اللبنانية، (1979) تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، الجزء الأول، بيروت.

- كلير شكر (2009): جنون التدخل في الانتخابات فنون – السفير عدد 5 حزيران 2009.

- كمال جنبلاط (د.ت)، في مجرى السياسة اللبنانية بيروت.

- كمال جنبلاط (1987)، ربع قرن من النضال، الدار التقدمية، المختارة، طبعة ثانية، آذار.

- كمال الحاج، (1961)، الطائفية البناءة او فلسفة الميثاق الوطني، بيروت.

- كمال ديب (2023): عهود رئاسية – أزمات وحقائق من شارل دباس إلى ميشال عون – دار النهار.

- كمال سلهب، الحركة الوطنية في لبنان 1943–1958، دار الطليعة.

- كمال الصليبي ( ) : تاريخ لبنان الحديث.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- كميل داغر (1978) : رؤية ثانية للمشكلة الطائفية مجلة دراسات عربية، العدد 11، دار الطليعة – بيروت.

- كميل شمعون (1949) مراحل الاستقلال: لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية مكتب صادر، بيروت.

- لبيب عبد الساتر ( ): التاريخ الحديث.

- لبيب الحاج (1992) من مخزون الذاكرة، ملحق النهار، عدد السبت 4 تموز 1992.

- ماجد ماجد، (1993)، الانتخابات النيابية (1861–1992) بيروت.

- ماجد ماجد، ( )، التوزيع المهني للنواب المنتجين في المجالس النيابية 1922–1992.

- ماجد ماجد، (1997) تاريخ الحكومات اللبنانية (1926–1996) التأليف–الثقة– الاستقالة، مؤسسة كلمات، بيروت.

- ماجد ماجد، ( ) النيابة والعسكريون.

- محسن دلول ويوسف مرتضى (2022): لبنان الكيان المهزوز، من بشارة الخوري إلى ميشال عون، دار نوفل – بيروت.

- محمد جميل بيهم، (1946–1949) قوافل العروبة ومواكبها عبر العصور، جزء 2، مطبعة الكشاف بيروت.

- محمد شيا ( ) شكيب ارسلان – مقدمات الفكر السياسي.

- النزاعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال (1918–1945)، 1977 دار الاحد بيروت.

- محمد علي(د.ت): لبنان في خريطة الامبريالية الجديدة، دار الحرية، بغداد.

- محمد علي الطاهر ( ): ذكرى الأمير شكيب ارسلان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- محمد كزما( ): ثمرات العهد الوطني، الجزء الأول.

- محمد المجذوب (1957) محنة الديموقراطية والعروبية في لبنان، بيروت.

- محمود شكمان مصلح العمران الدليمي (2011) : العلاقات السياسية المصرية – اللبنانية 1958-1970) – أطروحة دكتورة كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد.

- منير تقي الدين، (1953) ولادة استقلال ، دار العلم للملايين، بيروت.

- منير تقي الدين، (1956) نجم الجلاء، دار بيروت، بيروت.

- موسى ابراهيم (2011) : تاريخ لبنان الحديث المعاصر من عهد الإمارة إلى اتفاق الدوحة، دار المنهل اللبناني، بيروت.

- مؤيد محمود المشهداني (1998) : العلاقات السعودية – المصرية 1945-1958) اطروحة دكتوراه كلية التربية الاولى ابن رشد – جامعة بغداد.

- موسى برنس: في بلاد أدونيس.

- نازك قزعون: المرأة اللبنانية في معركة الاستقلال.

- نبيه بطرس تاريخ لبنان السياسي – دار المدى.

- نجيب صالح: كلمات هزت لبنان.

- نقولا ناصيف ( )، كميل شمعون آخر العمالقة.

- ندى شهاب محمد هديب المحمدي، (2012)، الدور السياسي لسامي الصلح في لبنان 1942-1968، ماجستير، جامعة الانبار.

- نعيم شهاب الدين، الدور الرئيسي في لبنان، دراسة تحليلية للمعهد الماروني، دار الكتاب اللبناني.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- ناظم خليل حسن، عبد المنصوري (2011) الحرب الأهلية في لبنان 1975- 1982، رسالة ماجستير كلية التربية، جامعة بابل، العراق.

- نقولا ناصيف، (2002) كميل شمعون آخر العمالقة، دار النهار، بيروت.

- هشام شرابي، (1978) الجمر والرماد، دار الطليعة، بيروت.

- هلال الصلح، (1954) تاريخ رجل وقضية رياض الصلح(1894-1951) بيروت.

- وجيه علم الدين، (1967) مراحل استقلال سوريا ولبنان (1922-1943)، بيروت .

- وهيب ابو فاضل (د.ت): لبنان في مرحلة تاريخه الموجزة، مكتبة انطوان – بيروت.

- وليد الخالدي (1998): خمسون عاماً على حرب 1998 أولى الحروب العربية – الصهيونية.

- ياسين سويد ( ) : الجيش اللبناني في عهد الانتداب.

- يوسف سالم، (1975) 50سنة مع الناس، دار النهار، بيروت.

- يوسف مزهر(1956) تاريخ لبنان العام، ج2، بيروت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً : المراجع المعربة:

- إيغورتيسوفييف، (2000) كمال جنبلاط الرجل الأسطورة، تعريب خيري الضامن – دار النهار، بيروت.

- باتريك سيل، (1980) الصراع على سوريا (1945–1958)، تعريب سمير عبده ومحمود فلاحة، دار الكلبة، بيروت.

- باتريك سيل، (2010) رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي، نقله إلى العربية عمر الأيوبي الدار العربية للعلوم، بيروت.